مجلس التعاون

منتصف العام المقبل

دول «التعاون» تعد علامة خليجية موحدة ونظامين للمواصفات والمقاييس

الرياض/متابعات:

كشفت مصادر خليجية أن دول مجلس التعاون تستعد لتطبيق لائحة المطابقة على السلع خلال العام المقبل، لمنح علامة خليجية موحدة على السلع تصدرها جهات وطنية معتمدة في الدول الست، وتخضع للرقابة من قبل الأجهزة الأمنية في الدول.

وينتظر أن يشهد منتصف العام القادم إطلاق نظامين الأول يتعلق بالتحقق من مطابقة السلع للمواصفات والآخر يختص بالقياس، كأحد المتطلبات الرئيسة والداعمة للسوق الخليجية المشتركة، من خلال تعزيز نقطة دخول واحدة للسلع بين الدول الأعضاء.

وكشف نائب رئيس هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس راشد بن فهد، عن قرب الانتهاء من لائحة المطابقة على السلع، والتي تمنح علامة خليجية موحدة على السلع، مبينا أن هذه العلامة تسهل على رجال الجمارك دخول السلع.

وقال فهد على هامش اجتماع مجلس إدارة هيئة التقييس الخليجية في جدة أول من أمس إن الهيئة ستعتمد على جهات وطنية وخاصة لمنح هذه العلامة، وهذا الأمر سيعطي مرونة كبيرة، حيث لن يكون منح العلامة حكرا على جهة معينة، كما أن تلك الخطوة ستتيح للأجهزة الأمنية حرية مراقبة الجهات التي تمنح العلامة الخليجية الموحدة.

وأوضح أن الهيئة تعمل على إعداد أنظمة أخرى منها نظام لمسح الأسواق، للتأكد من توفر الاشتراطات على كافة البضائع، بحيث يتم إشراك القطاع الخاص في عمليات التفتيش على السلع.

وحول تأثيرات إطلاق المواصفات المحلية لكل دولة بالإعلان عن مواصفات خليجية موحدة، قال إن جهاز المواصفات الوطني مهم جداً لأي دولة، حيث يعتبر الجهاز الوطني عنصراً أساسياً في تلك المنظومة.

وأوضح أن نظام التحقق من مطابقة المواصفات يعمل على أن تكون السلع المتبادلة بين دول الخليج أو القادمة من الدول الأخرى، مستوفية لكافة الاشتراطات والمواصفات الفنية و يتطلب بناء نظام للاعتماد يعزز الثقة في الجهات التي تمنح مثل المختبرات وجهات التفتيش، وجهات الجودة، حيث سيكون نظاماً خليجياً من الأنظمة الرائدة على مستوى العالم.

وأشار إلى استعانة الهيئة ببيوت خبرة خارجية، والأخذ بالاعتبار بالمواصفات الدولية، خلال إعداد نظام الاعتماد. متوقعاً الانتهاء من خلال النصف الأول من العام المقبل، حيث يتم حالياً العمل على توفير مستلزمات الإنشاء من أنظمة وإجراءات .

وذكر أن الهيئة تسعى حاليا إلى إعداد نظام خاص بالقياس، الذي وصل إلى مرحلته النهائية، مشيرا إلى أنه إحدى الركائز المكملة لبناء نظام خليجي متكامل.

أضواء

الإرهاب الإلكتروني

محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ

سبق وأن كتبت عن الإرهاب الإلكتروني، أو دعم الإرهاب والتطرف والتشدد من خلال الشبكة العنكبوتية. ولا يمكن لأحد أن يجادل في أن الدفاع عن الإرهاب، ناهيك عن الدعوة إليه، والتبشير به، ودفع الشباب السذج إلى الانخراط فيه، على اعتبار أنه شكل من أشكال الجهاد المشروع، يعود في جزء كبير منه إلى الإنترنت.

والقبض على بعض أفراد العصابات الإرهابية (الإلكترونية) من قبل السلطات الأمنية الأسبوع الماضي يؤكد أن الدولة انتقلت إلى محاصرة ثقافة الإرهاب، وتتبع منابعه الثقافية، ووسائله، والتضييق عليها، وهذا ما كنا ندعو إليه في الماضي.

وقد كان الجهاد الإلكتروني أيام (عز) الصحوة يشجعه ليس أقطابها ومشايخها فحسب، وإنما -أيضاً- بعض المشايخ التقليديين؛ حيث يستغل (حبابتهم) بعض الخبثاء من الحركيين، فيستفتونهم بطريقة معينة، ليستدرجونهم إلى الفتوى بما يريدون، ثم يستغلون الفتوى بعد استصدارها منهم بكل ما أوتوا من دهاء وخبث لدعم التحريض على الآخر، والترسيخ للإرهاب و(فكر التشدد) والإقصاء الذي يفرز بالضرورة الإرهاب.

وخطورة الإرهاب المعاصر، وبالذات بعد أن اتفق العالم على حربه والتصدي له، أنه اتجه إلى التنظيم (العنقودي)، بحيث يكون من الصعوبة بمكان تتبع جذوره واجتثاثها، والإرهاب الإلكتروني ساعد هذه التشكيلات الإرهابية (العنقودية) في مهامها، وتحديداً في نشر ثقافة الإرهاب والتطرف، والتنسيق، واستقطاب الأتباع. فرجل في بيته، يجلس خلف جهاز كمبيوتر متصل بالنت، قادر على أن يعيث في الأذهان فساداً، ويصيغ فكر من يريد كما يريد. فقط يجب أن تناور، وتتبدل، وتستخدم (معرفات) مختلفة، ذات توجهات متعددة، وبطريقة مدروسة، فتفعل في الأذهان الأعاجيب، خصوصاً إذا كنت صاحب أسلوب كتابي جذاب، وعرفت كيف تلعب بين العقل والعاطفة، وبين الماضي والحاضر، لتصل إلى ما تصبو إليه.

وقد وظف الإرهاب تدفق المعلومات إلكترونياً، وسهولة الحصول عليها، لدعم أهدافه الإرهابية. فمحركات البحث في شبكة الإنترنت تتيح للإرهابي القدرة على الوصول للمعلومة، وتوظيفها لخدمة أغراضه. وفي الوقت نفسه تتيح له أداة اتصال وتنسيق (آمنة) إلى حد كبير للتواصل بين الخلايا الإرهابية. وكما في كتاب (الإرهاب على الشبكة العالمية Terror on the Internet) يؤكد جابرييل ويمان أن البريد الإلكتروني (الإيميل) ومواقع الدردشة على الإنترنت (Chat Rooms) ، كانت من بين أهم الوسائل التي اعتمدها الإرهابيون في تنفيذ هجمات 11 سبتمبر للتواصل فيما بين العناصر المشاركة وكذلك بينهم وبين القيادة. ومهما كانت درجة اليقظة والحيطة والحذر والمتابعة من قبل السلطات الأمنية في المملكة أو في الخارج، فإن وجود ثغرة هنا، أو منطقة غير مغطاة هناك أمر لابد منه، والإرهابيون هم أهل خبرة ودربة طويلة في معرفة هذه الثغرات والولوج منها إلى تنفيذ مآربهم التدميرية. ولعبة السلطات الأمنية معهم مثل لعبة القط والفأر، فما أن تنتظره هنا، إلا ويظهر لها هناك وهكذا.

والذي يجب أن نعيه ونحن نتحدث في هذه الخصوصية -وهي بالمناسبة نقطة في غاية الأهمية أرجو من المسؤولين التنبه إليها- أن الإرهاب الذي استطاع أن يوظف الشبكة العنكبوتية (بكفاءة) لخدمة أهدافه ثقافياً أو عملياتياً، بالإمكان مواجهته، ومحاصرة ثقافته، واختراق هذه الثقافة (الوبائية)، وعلاجها وتحصين الناس من جراثيمها، و(بكفاءة) من خلال الإنترنت -أيضاً- وتحديداً من خلال المواقع والمنتديات الوطنية التي أخذت على عاتقها التصدي لثقافة الإرهاب. غير أن المشكلة أن هناك عناصر مساندة للإرهاب تعيش بيننا تعمل بكل جهد ومثابرة وإصرار -وربما عن سذاجة- على (تشويه) صورة هذه المواقع، سواء من خلال الجهات الرسمية أو الشعبية. ومثل هذه الممارسات تصب في مصلحة تجذير ثقافة الإرهاب في النتيجة؛ وهي غاية ما يطلبه الإرهابيون بالمناسبة. إلى اللقاء.

عن / جريدة "الجزيرة" السعودية

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

عام 2020 يشهد توحيد السياسات المالية العربية وإنشاء بنك مركزي موحد

الكويت/كونا:

أكد الدكتور احمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة بالدول العربية يعد من أهم محاور القمة التنموية والاجتماعية التي تستضيفها دولة الكويت يومي 19 و20 من يناير المقبل ،مؤكداً أن ما يدعو إلى التفاؤل من نجاح تلك القمة هو مطالبة القمة العربية التي عقدت بالرياض عام 2007 من جعلها قمة تبحث فقط فى الأمور الاقتصادية، وقال إن قمة الكويت تمثل نقطة انطلاق لاستكمال مشروع التكامل الإقليمي العربي بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية بصورة تسهم في تعزيز الأمن القومي العربي بمفهومه الأشمل ،والذي ناقشته قمة الرياض في الماضي ،لافتاً إلى أن قمة الكويت الاقتصادية المرتقبة تأتي في ظل التحديات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي من تباطؤ في معدلات النمو العالمية وأزمات الطاقة والغذاء،مبينا أن هذه التحديات تستدعي النظر في بلورة استراتيجيه عربية جماعية للتعامل معها.

الدكتور احمد جويلي

وقال جويلى في حوار مفتوح أن تلك التحديات تستدعي حل المشكلات والمعوقات التي تعترض تنفيذ مسيرة تعزيز التعاون الاقتصادي العربي،موضحا بضرورة أن تخرج القمة بتوصيات على صعيد السياسات ومزيد من التسهيلات فى انتقال رؤوس الأموال والسلع والعمالة بين الدول العربية،وذكر أن القمة سوف تتناول سبعة محاور رئيسة منها إقامة اتحاد جمركي والاتفاقية العربية لتجارة الخدمات وبطاقة المستثمر العربي التي تسمح بسهولة انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية،وقال إن من المحاور أيضا التجارة والتكامل الاقتصادي والارتباط بمنظومة النقل بين الدول العربية من سكك حديدية وطرق بحرية وقضايا التعليم والصحة والفقر والحد من البطالة وتحديات المستقبل ومتطلبات الأمن الغذائي والتغيرات المناخية.

وأشار جويلي إلى أن القمة سوف تقدم مشروعات لتحقيق الأمن الغذائي داعيا الدول العربية إلى استغلال الفرص المتاحة لديها لتحقيق اكبر قدر من الأمن الغذائي وتحقيق التكامل بتبادل المقومات الاقتصادية والبشرية فيما بينها،وأعرب عن أمله في أن تدرج قضية دعم الاقتصاد الفلسطيني كأحد الموضوعات الرئيسة التي تتناولها القمة، نظرا لأهمية القضية التي تتطلب تعاون الدول العربية لتحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات المقبلة بسبب زيادة معدل البطالة في فلسطين.

ولفت جويلى إلى أنه سيتم خلال الفترة من 2015 2020- المزيد من تنسيق السياسات العربية مع بعضها البعض ومنها السياسة المالية والنقدية،وإقامة منطقة استثمارية وأيضا منطقة تكنولوجية عربية،كما سيتم عام 2020 توحيد السياسات وبالذات السياسة النقدية والمالية وإنشاء بنك مركزي واحد وإصدار عملة عربية واحدة وهو ما يعرف بمرحلة الإتحاد الإقتصادى،معتبراً أن مدخل الإصلاح الحقيقي في البلاد العربية هو الاقتصاد،وأكد على أهمية الإسراع في إقامة السوق العربية المشتركة باعتبار أن ذلك الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية الشاملة لكافة البلاد العربية فى مواجهة المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية،وأشار إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية وضع إستراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي للعقدين القادمين 2020-2000،موضحا أن وفقا لهذه الإستراتيجية سيتم الإعلان عن قيام اتحاد جمركي بين الدول العربية على مراحل تمتد حتى عام 2015.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بالسعودية في 2008 يفوق 6 %

الرياض/وكالات:

أفاد تقرير حديث صادر عن معهد التمويل الدولي أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في السعودية أكثر من 6 % عام 2008.

وقال التقرير إن النظرة الكلية للاقتصاد السعودي، في المدى المنظور إيجابية، وتبرز أهم مؤشرات الاقتصاد تحسن أداء الاقتصاد السعودي وسط جملة من التحديات الإقليمية والعالمية.

ويتوقع أن يفوق معدل النمو الاقتصادي الحقيقي أكثر من 6 % عام 2008 ليبلغ 530 مليار دولار، مدفوعا بالتحسن في القطاع النفطي الذي يتوقع نموه 5.3 % ،والقطاع غير النفطي بنسبة 6.3 %.

ويستفيد هذا الأخير من برنامج ضخم للإنفاق على المشاريع المختلفة الخاصة بالبنية التحتية والخدمات تتجاوز قيمته 500 مليار دولار.

وقال التقرير أن زيادة الإيرادات النفطية ستدفع فائض الحساب الجاري للارتفاع من 96 مليار دولار عام 2007 إلى 198 مليار دولار عام 2008، على الرغم من زيادة قيمة الواردات من 83 مليار دولار عام 2007 إلى 110 مليارات دولار عام 2008، حيث سيعوض ذلك ارتفاع قيمة الصادرات من 234 مليار دولار إلى 387 مليار دولار.

وسيمثل رصيد الحساب الجاري 37.3 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008.

ومع الزيادات الحادة في أسعار المواد والإيجارات، ارتفع معدل التضخم إلى 10.6 % في حزيران /يونيو 2008، مدفوعا كذلك بالإنفاق الحكومي القوي.

غير أن التقرير يتوقع تراجع معدلات التضخم خلال الأشهر المقبلة مع تراجع مستويات الأسعار العالمية ،كذلك الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إزالة الاختناقات في جانب العرض، خاصة المساكن.

ويترك الإبقاء على سياسات سعر صرف الريال مقابل الدولار دون تغيير خيارات محدودة أمام مؤسسة النقد العربي السعودي لمواجهة ضغوط التضخم.

ويشير التقرير إلى تحد آخر يواجه المملكة في ما يتعلق بالعمالة، حيث أثمرت جهود الحكومة في هذا المجال عن توفير 140 ألف فرصة عمل جديدة للسعوديين عام 2007، واستوعب القطاع العام جزءا كبيرا من ذلك العدد، في حين يتطلب بذل المزيد من الجهود من قبل القطاع الخاص في هذا المجال، خاصة أن نسبة البطالة تقدر بنحو 9 ٪ خاصة بين الشباب.

وأوضح التقرير أن أكثر من 90 % من الإيرادات الإجمالية للسعودية تأتي من النفط، كما يتوقع للإيرادات الحكومية أن تزداد بمعدل 12 %، وأن تزداد النفقات الحكومية بمعدل 15 %، مقارنة بـ 12 % عام 2007، وأن يزداد فائض الحساب الجاري بسبب الزيادة المتوقعة في صادرات الهيدروكربونات التي يقدر أن تزداد بمعدل 13 % في 2008، إلى جانب ارتفاع إيرادات الدخل.

السعودية

قطر تمثل دول «التعاون» في المنتدى الاقتصادي الفرنسي - الخليجي

الدوحة/وكالات:

برعاية ومشاركة الشيخ فهد بن جاسم بن محمد آل عبد الرحمن آل ثاني وزير الاعمال والتجارة، يقام المنتدى الاقتصادي الاول لفرنسا ودول الخليج تحت عنوان – نحو شراكة استراتيجية مستمرة – خلال الفترة من 28 الى 29 أكتوبر المقبل في باريس، وسيكون مناسبة استثنائية من اجل الاستفادة من التقارب الكامل على مستوى الاعمال وفي محاولة لاظهار ان التعاون بين فرنسا ودول الخليج هي فرصة يجب استثمارها.

قطر

وستمثل قطر دول مجلس التعاون الخليجي بصفتها رئيسة الدورة الحالية للمجلس حيث سيلقي سعادة وزير التجارة كلمة الافتتاح مصحوبا بوفد كبير من رجال الاعمال القطريين.

وسيشارك في هذا المنتدى عدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية منها بيار سيمون رئيس غرفة التجارة الدولية ووزير الخارجية السابق، وايرفيه دوشاريت رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية، وامين عام مجلس التعاون الخليجي السيد عبدالرحمن بن حمد العطية.

وسيتناول المنتدى اربعة محاور اهمها: تحديات دول مجلس التعاون الخليجي, اجواء الاعمال والاستثمار في فرنسا ودول الخليج, استثمر في دول الخليج، والتعاون بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي.

مسقط تستضيف القمة الخليجية في الأسبوع الأخير من نوفمبر

مسقط/العمانية:

تجري الاستعدادات حثيثة لاحتضان السلطنة ثلاث مناسبات كبيرة خلال نوفمبر القادم تعد بمثابة أعراس للسلطنة، وبدت مختلف الجهات منشغلة من أجل ظهور العاصمة مسقط بأجمل حللها التي اعتادها الجميع. وستبدأ أيام نوفمبر المجيدة بترؤس جلالة السلطان المعظم للانعقاد السنوي لمجلس عمان حيث سيتفضل جلالته بإلقاء خطاب شامل للشعب يوضح فيه ملامح المرحلة القادمة من مسيرة العمل التنموي في البلاد.

وسيدشن الخطاب السامي احتفالات البلاد بالعيد الوطني الثامن والثلاثين المجيد حينما ترتدي عمان بأكملها أبهى حللها القشيبة. وفي الأسبوع الأخير من الشهر سيكون قادة دول مجلس التعاون في ضيافة مسقط التي تشهد انعقاد قمة دول مجلس التعاون ليكتمل العرس العماني حينما تكون مسقط محط أنظار العالم المترقب للنتائج التي ستصل إليها القمة الخليجية التي ستعقد في مرحلة معقدة تمر بها منطقة الشرق الأوسط.

وستكون السلطنة خلال نوفمبر المقبل

مسقط

محط أنظار الصحافة العالمية حيث من المتوقع حضور ممثلي غالبية الصحف العربية والإقليمية والعالمية لمشاركة السلطنة أفراحها واحتفالاتها.

وقبيل الأعراس النوفمبرية بدت مسقط واحة خضراء مزدانة بعبق أريج ورودها التي تحتضن الزائر أينما سار فيها. وتبذل بلدية مسقط الكثير من الجهود لإنهاء مشاريعها التجميلية والتطويرية في المحافظة حيث تنهي البلدية خلال الفترة القادمة مشروع تشجير وتجميل شارع السلطان قابوس مرورا بسداب وصولا إلى منطقة البستان. ويشمل المشروع تشجير المنحدرات الجبلية بأشكال جميلة. إضافة إلى مشروع متنزه بندر الروضة على البحر في الطريق إلى قصر البستان.

ويحظى الطريق البحري من مطرح إلى قصر البستان بالكثير من المشاريع التجميلية، حيث يتم استبدال أعمدة الإنارة بداية من بوابة مطرح وحتى منطقة البستان. وتعمل البلدية على إضافة العديد من النوافير المائية ذات الأبعاد الجمالية على طريق الوادي الكبير وصولا إلى البستان إضافة إلى استبدال النوافير القديمة على الطريق البحري.

إلى ذلك قطع مشروع تطوير واجهات المباني في منطقة سداب شوطا كبيرا في وقت تسعى فيه البلدية إلى إضفاء لمسات معمارية تقليدية تزيد من مساحات الجمال والأناقة الفخمة على تضاريس المحافظة.

البحرين تستضيف مؤتمرا في مجال السلامة والصحة البيئية لصناعة الأسمدة

المنام/بنا:

تستضيف مملكة البحرين المؤتمر الاول فى مجال السلامة والصحة البيئية لصناعة الاسمدة الذى يقيمه الاتحاد العالمى للاسمدة تحت رعاية الدكتور عبدالحسين بن على ميرزا وزير شوءون النفط والغاز ورئيس الهيئة الوطنية للنفط والغاز وذلك خلال الفترة من 14 الى 18 مارس 2009 .

وتشارك فى المؤتمر الذى سينطلق ولاول مرة فى تاريخه من مملكة البحرين كبرى الشركات الخليجية والعربية والعالمية المنتجة والمستوردة للاسمدة ومشتقاتها بجميع أنواعها .

وبهذه المناسبة أكد المهندس عبدالرحمن جواهرى مدير عام شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات الراعية لهذا المؤتمر أن هذا التعاون مع الاتحاد العالمى للاسمدة لهو خير دليل على ثقة الاتحاد مما وصلت اليه صناعة الاسمدة فى دول الخليج العربى والى مكانة مملكة البحرين فى استقطاب وتنظيم مثل هذه الفعاليات العالمية .

كما بين أن هذه المشاركة تأتى بتوجيهات من قبل معالى الشيخ عيسى بن على ال خليفة مستشار سمو رئيس الوزراء للشوءون الصناعية والنفطية ورئيس مجلس ادارة الشركة والسادة أعضاء مجلس الادارة .

واوضح جواهرى ان المؤتمر سيكون ملتقى للشركات العالمية والاقليمية للتباحث حول عدة محاور ستطرح فى أوراق العمل التى ستقدم والتى من شأنها اطلاع المشاركين على كل ما هو جديد بالاضافة الى تبادل الخبرات للرقى والنهوض بهذه الصناعة .

وتشتمل أوراق عمل المؤتمر على مواضيع فى السلامة والصحة والبيئة لمنتجى ومستخدمى الاسمدة والتى سوف يتم عرضها خلال أيام المؤتمر.

كما يشمل برنامج المؤتمر زيارات ميدانية لبعض المعالم الصناعية للاطلاع على ما وصلت اليه هذه الصناعة من تقدم جعلها تضاهى مثيلاتها فى العالم ومواكبة لاخر المستجدات التكنولوجية المتقدمة فى هذه الصناعة .

هذا وستشارك فى هذا المؤتمر شركات خليجية كبرى مثل الشركة السعودية للصناعات الاساسية / سابك / وقافكو من دولة قطر وشركة صناعة الكيماويات البترولية من دولة الكويت وفيرتيل من دولة الامارات العربية المتحدة بالاضافة الى العديد من الشركات العربية والعالمية .

وتعد منطقة الخليج العربى من المناطق الاستراتيجية المهمة فى العالم لانتاج مختلف أنواع الاسمدة ومشتقاتها وذلك لتوفر المادة الاساسية من الغاز الطبيعى المستخدم فى مثل هذه الصناعة .

بلدية مدينة ابوظبى : مدن وتجمعات جديدة بمواصفات حضارية

ابوظبى/وام:

اسهمت دائرة الشؤون البلدية ممثلة ببلدية مدينة ابوظبى فى المشاركة الفعالة فى التطور الحضارى والعمرانى والزراعى والصناعى الذى تشهدة دولة الامارات وذلك باقامة المدن الجديدة والمشاريع العملاقة فى امارة ابوظبى.

وقال تقرير لبلدية ابوظبى انه في ظل النمو الكبير الذي تشهده إمارة أبوظبي على الصعيد العمراني وإنشاء البنى التحتية والمدن والتجمعات الإسكانية التي من شأنها أن تغير مفهوم التنمية الحضرية في المنطقة قامت بلدية أبوظبي بالمشاركة الفعالة من خلال توظيف الإمكانيات الفنية في إيجاد البنى التحتية وتقديم الرؤى التخطيطية والهندسية التي من شأنها تنفيذ مخطط التطوير العام حتى عام 2030 ودعم التوجه الرامي للتوسع أفقيا عبر إنشاء وتشييد المجمعات والمدن السكنية ذات المواصفات والمعايير الحضارية والتي تؤمن حياة معيشية متحضرة ومعاصرة تتوفر فيها كل سبل الراحة والاستقرار والتنمية .

وقد أسهمت بلدية أبوظبي بالفعل في رفد العديد من المشاريع العملاقة مثل مشروع تطوير جنوب الشامخة والذي جاء انعكاسا للرؤية الصائبه لقيادتنا الحكيمة والداعية إلى توسيع دائرة المد العمراني انطلاقا من مركز العاصمة باتجاه الأطراف وقد أثبتت جدواها الاقتصادية وحققت معدلات من الاستتباب السكاني وأسهمت في حل جزء من الحاجة إلى مجمعات سكانية تستوعب هذا الارتفاع الملحوظ بأعداد السكان.

وذكر التقرير إن مدينة الشامخة أصبحت مثالا حيا يشير بدلالاته إلى أهمية تطوير هذا التوجه بحيث يصبح خيارا عصريا لإنشاء التجمعات السكانية المعاصرة والحديثة.. ومن هذا المنظور يأتي التحدي الجديد في توسعة الشامخة جنوبا لإضافة طاقة استيعابية تقدر بـ 10 آلاف مسكن عصري جديد.

و يأتي مشروع تطوير جنوب الشامخة بشكل نسبي بعيدا عن مركز العاصمة أبوظبي ليحمل بكل المعايير صفة المجتمع السكني المستقل بحد ذاته كما يقع المشروع الجديد في عمق مركز العديد من المجمعات السكنية الممتدة على طول طريق الإمارات الصحراوي الأمر الذي يؤهل جنوب الشامخة لتكون محورا سكانيا جاذبا وذا مواصفات خدمية وطبيعة ساحرة وقادرة على إسكان أكثر من 500 ألف نسمة مستقبلا .. حيث يمتد المشروع على مساحة تصل إلى 43 مليون متر مربع بما يعادل 4300 هكتار من الأرض الخالية ذات الانحدار الطوبوغرافي الفريد مما يعطيها ميزة استيعاب مخطط تصميم رائع الجمال والمواصفات .

ويستوعب مشروع تطوير جنوب الشامخة 10 آلاف فيلا سكنية مساحة أرض الواحدة منها 1050 مترا مربعا بحيث يتم إشغال ٪80 من إجمالي المساحة المقدرة بـ4300 هكتار والمخصصة للمدينة الجديدة وتمت إقامة مجموعات الفلل في مناطق متجاورة نسبيا بمعدل 400 فيلا لكل مجموعة بحيث تتكون كل منطقة من شبكة متكاملة من البنى التحتية مثل الطرق والمناطق الخضراء الموازية للشوارع ترتبط مباشرة مع المتنزهات المجاورة وأجزاء المدينة الأخرى .

أما الجزء المركزي لجنوب الشامخة يضم بين جنباته العديد من محلات البيع بالتجزئة والترفيه والضيافة والمكاتب وأماكن النقاهة بالإضافة إلى الخدمات السكنية ويمتد على مساحة 400 متر كما يمتد بموازاة ذلك شريط أخضر بطول 2300 متر يربط بين العنصرين تعطي للسكان إمكانية التمتع بالاجتماع العائلي وعقد اللقاءات الاجتماعية بالمتنزهات وأماكن الترفيه المنتشرة بأرجاء المكان .

متفرقات

16.5 مليار درهم ناتج البناء والتشييد في أبوظبي لعام 2008

ابوظبي/وام:

تشير تقديرات أولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التشييد والبناء في إمارة أبوظبي سيرتفع إلى 16.487 مليار درهم لعام 2008 مقابل 15.2 مليار درهم لعام 2007 و14.250 مليار درهم لعام 2006، كما تشير إلى إمكانية ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع على مستوى الدولة إلى 41.870 مليار درهم لعام 2008 مقابل 38.404 مليار درهم لعام 2007 و36.547 مليار درهم لعام 2006.

وتظهر بيانات إحصائية تطوراً ملحوظاً لنشاط الإنشاءات في إمارة أبوظبي خلال الفترة 2002 ـ 2007، حيث ارتفعت القيمة المضافة من 8.985 مليارات درهم عام 2002 إلى 20.070 مليار درهم عام 2007، مسجلة معدلاً سنوياً للنمو مقداره ٪17.4.

ويرتبط ارتفاع القيمة المضافة بالإنجازات الملموسة التي حققها نشاط الإنشاءات حيث شهدت الإمارة نهضة عمرانية واسعة في شتى المجالات جعلت من مناطق الإمارة تجمعات سكنية وفقاً لتوجه أفقي لاستحداث مناطق سكنية في أرجاء الإمارة كافة وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من خدمات ومرافق حديثة وذلك من أجل توفير الاستقرار للسكان في الإمارة.

كذلك تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت لنشاط الإنشاءات قد ارتفع من 1520 مليون درهم عام 2002، إلى 3519 مليون درهم عام 2007، وبمعدل سنوي للنمو قدره ٪18.3 خلال الفترة من 2805 مليون درهم عام 2006، ليبلغ 3519 مليون درهم عام 2007 بزيادة سنوية نسبتها ٪25.4، نتيجة للمشاريع الضخمة المنجزة في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالإمارة، خاصة في العامين المشار إليهما نتيجة السياسة والتخطيط العمراني المدروسين للإمارة.

ويتوقع أن يشهد نشاط الإنشاءات تطوراً ملحوظاً في الفترة المقبلة لتطوير مشاريع حيوية وخلق مدينة عصرية بمواصفات عالمية تستقطب مستثمرين وسياحاً، وتكون ملاذاً آمناً لكل من يرغب في الاستثمار والاستقرار في الإمارة.

خاصة أن المشاريع المرتقبة في الأنشطة كافة ستعطي دفعة قوية لنشاط الإنشاءات، وتوفر المزيد من الفرص لشركات المقاولات وبما يحقق التنوع الاقتصادي، ويدفع بعملية التنمية إلى الأمام، هذا بجانب الاهتمام المستمر بالخدمات التعليمية والصحية التي تشهد زيادات في الإنفاق لأنها من الخدمات الأساسية التي تقدم للمقيمين في الإمارة.

ويعتبر نشاط الإنشاءات من أكثر الأنشطة ارتباطاً ببقية أنشطة الاقتصاد الوطني، حيث يتم عن طريقه تنفيذ الأعمال والمشروعات التي تتطلبها الأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى أعمال الصيانة لهذه المنشآت، ويتضمن هذا النشاط خمسة أنشطة فرعية هي: إعداد المواقع، بناء المنشآت الكاملة أو أجزاء منها »الهندسة المدنية«، تركيب المباني، تشطيب المباني، معدات »البناء أو الهدم« التي يشغلها عامل.

لقد حقق نشاط الإنشاءات كثيراً من الإنجازات في الفترة »2002 ـ 2007« شملت التجهيزات والمرافق السكنية والخدمية في الإمارة، بالإضافة إلى المستشفيات والمدارس والاتصالات، كل هذا أدى إلى انسيابية الخدمات الضرورية بكل سهولة ويسر بالصورة التي تؤثر إيجاباً في النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمقيمين.

وتقوم الجهات المعنية بتذليل الصعوبات التي تواجه نشاط المنشآت وتعزيز دوره بوصفه نشاطاً محورياً في النهضة العمرانية الواسعة، لذلك أصدرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة قراراً بإعفاء كل من الأسمنت والحديد من أي رسوم جمركية على أنحاء الدولة كافة وهذا القرار ستنعكس آثاره الايجابية على نشاط التشييد والبناء، حيث سيسهم في توفير مادتي الحديد والأسمنت اللذين شهدت أسعارهما ارتفاعات كبيرة مؤخراً.